سياسة الخصوصية وحماية البيانات لمنصةLEGAL TECH

أولًا: المقدمة

تحرص منصة LEGAL TECH على حماية خصوصية مستخدميها وبياناتهم الشخصية والمهنية والقانونية، وتدرك أن طبيعة الخدمات المقدمة عبر المنصة قد تتضمن معالجة بيانات حساسة، ومستندات قانونية، وملفات قضايا، ومحادثات، ومعلومات مالية، وبيانات هوية، وبيانات مرتبطة بالمكاتب القانونية والعملاء والمحامين.

توضح هذه السياسة كيفية جمع واستخدام ومعالجة وتخزين وحماية ومشاركة البيانات عند استخدام المنصة أو أي من خدماتها، أو تطبيقاتها أو أنظمتها أو واجهاتها البرمجية.

ويعد استخدام المستخدم للمنصة موافقة منه على هذه السياسة، وذلك بما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

المادة (١): نطاق السياسة

تسري هذه السياسة على جميع مستخدمي المنصة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

١. العملاء والأفراد.

٢. المكاتب القانونية.

٣. المحامين والمستشارين القانونيين.

٤. موظفي المكاتب القانونية.

٥. الجهات التجارية أو الاعتبارية.

٦. المستخدمين الإداريين.

٧. مستخدمي التطبيقات وواجهات.API

٨. أي طرف يستفيد من خدمات LEGAL TECH بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المادة (٢): الأساس النظامي لمعالجة البيانات

تقوم المنصة بمعالجة البيانات وفق الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك نظام حماية البيانات الشخصية السعودي ولوائحه التنفيذية، وأي أنظمة أو لوائح أو قرارات ذات صلة بحماية البيانات، المعاملات الإلكترونية، الجرائم المعلوماتية، التجارة الإلكترونية، والامتثال المالي.

وتتم معالجة البيانات بناءً على واحد أو أكثر من الأسس الآتية:

١. موافقة صاحب البيانات.

٢. تنفيذ علاقة تعاقدية أو خدمة مطلوبة.

٣. الامتثال لالتزام نظامي أو قضائي أو تنظيمي.

٤. حماية المصالح المشروعة للمنصة أو المستخدمين.

٥. حماية الحقوق أو المطالبات القانونية.

٦. منع الاحتيال أو إساءة الاستخدام أو المخاطر الأمنية.

المادة (٣): البيانات التي قد تجمعها المنصة

يجوز للمنصة جمع ومعالجة أنواع مختلفة من البيانات، ومنها:

أولًا: بيانات الهوية والتسجيل

١. الاسم الكامل.

٢. رقم الهوية الوطنية أو الإقامة أو السجل التجاري.

٣. تاريخ الميلاد عند الحاجة.

٤. الجنسية عند الحاجة.

٥. بيانات الترخيص المهني للمحامي أو المكتب.

٦. بيانات التحقق من الهوية.

ثانيًا: بيانات التواصل

١. رقم الجوال.

٢. البريد الإلكتروني.

٣. العنوان الوطني أو عنوان المراسلة.

٤. وسائل التواصل المرتبطة بالحساب.

ثالثًا: بيانات الحساب والاستخدام

١. اسم المستخدم.

٢. كلمة المرور المشفرة.

٣. نوع المستخدم.

٤. الصلاحيات.

٥. سجل الدخول والخروج.

٦. عنوان IP.

٧. نوع الجهاز والمتصفح.

٨. سجل النشاط داخل المنصة.

رابعًا: البيانات القانونية والمهنية

١. بيانات القضايا.

٢. بيانات الجلسات.

٣. الأحكام.

٤. الاستشارات.

٥. العقود.

٦. الخطابات.

٧. المذكرات.

٨. المستندات القضائية.

٩. بيانات الخصوم أو الأطراف المرتبطة بالقضايا.

١٠. الملاحظات القانونية والمرفقات.

خامسًا: البيانات المالية

١. بيانات المدفوعات.

٢. الفواتير.

٣. المحافظ الإلكترونية.

٤. طلبات السحب.

٥. العمولات.

٦. سجلات العمليات المالية.

٧. بيانات التحقق المالي عند الحاجة.

سادسًا: بيانات المحادثات والتواصل

١. الرسائل بين المستخدمين.

٢. رسائل الدعم الفني.

٣. إشعارات النظام.

٤. محادثات العملاء والمكاتب.

٥. أي مراسلات تتم عبر المنصة.

سابعًا: بيانات الذكاء الاصطناعي

١. النصوص المدخلة في أدوات الذكاء الاصطناعي.

٢. الملفات أو السياقات القانونية المستخدمة للتحليل.

٣. المخرجات القانونية أو التقنية الناتجة.

٤. بيانات تقييم وتحسين جودة المخرجات.

المادة (٤): أغراض استخدام البيانات

تستخدم المنصة البيانات للأغراض الآتية:

١. إنشاء الحسابات وإدارتها.

٢. التحقق من هوية المستخدمين.

٣. تقديم الخدمات القانونية الرقمية.

٤. تمكين المكاتب من إدارة القضايا والعملاء.

٥. تمكين العملاء من حجز الاستشارات ومتابعة الطلبات.

٦. معالجة المدفوعات والمحافظ والسحب.

٧. إرسال الإشعارات والتنبيهات.

٨. تحسين تجربة المستخدم.

٩. تشغيل أدوات الذكاء الاصطناعي.

١٠. تطوير وتحسين المنصة.

١١. منع الاحتيال والاختراق وإساءة الاستخدام.

١٢. الامتثال للأنظمة والطلبات القضائية والتنظيمية.

١٣. إعداد التقارير التشغيلية والإحصائية.

١٤. حماية حقوق المنصة والمستخدمين.

١٥. حفظ السجلات اللازمة للإثبات القانوني والتشغيلي.

المادة (٥): البيانات القانونية الحساسة

نظرًا لطبيعة المنصة القانونية، قد تحتوي البيانات على معلومات حساسة أو سرية تتعلق بقضايا أو نزاعات أو مستندات قضائية أو بيانات أطراف أو أحكام أو مراسلات قانونية.

وتتعامل المنصة مع هذه البيانات باعتبارها بيانات ذات طبيعة خاصة، وتلتزم باتخاذ تدابير مناسبة لحمايتها من الوصول غير المصرح به أو الإفصاح غير المشروع.

ومع ذلك، يقر المستخدم بأن مسؤوليته قائمة في عدم رفع أي مستند أو بيانات لا يملك حق استخدامها أو مشاركتها أو معالجتها عبر المنصة.

المادة (٦): مشاركة البيانات مع أطراف أخرى

لا تقوم المنصة ببيع بيانات المستخدمين الشخصية.

ويجوز مشاركة البيانات، في حدود الحاجة، مع الجهات الآتية:

١. مزودي خدمات الاستضافة والبنية التحتية.
٢. مزودي خدمات الرسائل والإشعارات.
٣. مزودي خدمات الدفع الإلكتروني.
٤. مزودي خدمات التحقق من الهوية.
٥. مزودي خدمات الدعم الفني.
٦. الجهات الحكومية أو القضائية أو التنظيمية عند وجود طلب نظامي.
٧. المكاتب القانونية أو المحامين المرتبطين بالعميل داخل المنصة.
٨. الأطراف اللازمة لتنفيذ الخدمة المطلوبة من المستخدم.

وتلتزم المنصة، قدر الإمكان، بأن تكون مشاركة البيانات بالقدر اللازم لتحقيق الغرض المحدد فقط.

المادة (٧): مسؤولية المكاتب والمحامين تجاه بيانات العملاء

يلتزم كل مكتب قانوني أو محامٍ يستخدم المنصة بما يلي:

١. استخدام بيانات العملاء فقط للأغراض القانونية المشروعة.
٢. عدم إفشاء بيانات العملاء لأي طرف غير مصرح له.
٣. الالتزام بسرية القضايا والمستندات والمحادثات.
٤. عدم تحميل أو معالجة بيانات مخالفة للأنظمة.
٥. الحصول على الموافقات اللازمة من العملاء متى تطلب الأمر.
٦. إخطار المنصة فورًا عند الاشتباه بأي اختراق أو إفشاء غير مصرح به.
٧. تحمل المسؤولية المهنية والنظامية عن استخدامه للبيانات داخل حسابه.

المادة (٨): أمن المعلومات

تتخذ المنصة تدابير تقنية وتنظيمية مناسبة لحماية البيانات، ويشمل ذلك بحسب الإمكان:

١. تشفير كلمات المرور.
٢. التحكم في الصلاحيات.
٣. سجلات الدخول والنشاط.
٤. النسخ الاحتياطي.
٥. عزل بيانات المكاتب والعملاء.

٦. مراقبة محاولات الدخول غير الطبيعية.

٧. حماية الخوادم وقواعد البيانات.

٨. مراجعة الثغرات الأمنية عند الحاجة.

٩. تقييد الوصول الداخلي للبيانات.

١٠. استخدام بروتوكولات اتصال آمنة.

ومع ذلك، يقر المستخدم بأن أي نظام إلكتروني لا يمكن ضمان حمايته بصورة مطلقة من جميع المخاطر التقنية أو السيبرانية.

المادة (٩): الاحتفاظ بالبيانات

تحتفظ المنصة بالبيانات طالما كان ذلك لازمًا لتحقيق الأغراض التي جُمعت من أجلها، أو للوفاء بالتزامات نظامية أو تعاقدية أو محاسبية أو قضائية أو أمنية.

ويجوز للمنصة الاحتفاظ ببعض السجلات بعد إغلاق الحساب أو انتهاء العلاقة، متى كان ذلك لازمًا من أجل:

١. الامتثال للأنظمة.

٢. إثبات التعاملات.

٣. حل النزاعات.

٤. منع الاحتيال.

٥. حفظ السجلات المالية.

٦. حماية الحقوق القانونية.

٧. الالتزام بأي مدة نظامية مقررة.

المادة (١٠): حقوق صاحب البيانات

وفقًا للأنظمة المعمول بها، يجوز لصاحب البيانات ممارسة الحقوق النظامية المتعلقة ببياناته، والتي قد تشمل:

١. الحق في العلم بأغراض معالجة بياناته.

٢. الحق في الوصول إلى بياناته الشخصية.

٣. الحق في طلب تصحيح أو تحديث البيانات غير الدقيقة.

٤. الحق في طلب حذف البيانات متى كان ذلك ممكنًا نظامًا.

٥. الحق في سحب الموافقة في الحالات التي تكون المعالجة قائمة على الموافقة.

٦. الحق في طلب نسخة من البيانات متى كان ذلك متاحًا.

٧. الحق في تقديم شكوى للجهة المختصة وفق الإجراءات النظامية.

وتحتفظ المنصة بحق رفض أو تقييد أي طلب إذا كان تنفيذه يتعارض مع التزام نظامي أو حق قانوني أو مصلحة مشروعة أو سجلات لازمة للإثبات.

المادة (١١): ملفات تعريف الارتباط والتقنيات المشابهة

يجوز للمنصة استخدام ملفات تعريف الارتباط أو التقنيات المشابهة لأغراض:

١. تحسين تجربة الاستخدام.

٢. حفظ تفضيلات المستخدم.

٣. تعزيز الأمان.

٤. تحليل الأداء.

٥. قياس جودة الخدمات.

٦. إدارة الجلسات وتسجيل الدخول.

ويستطيع المستخدم التحكم في إعدادات المتصفح الخاصة بملفات تعريف الارتباط، مع العلم أن تعطيلها قد يؤثر على بعض وظائف المنصة.

المادة (١٢): نقل البيانات خارج المملكة

قد تتم معالجة أو استضافة أو تخزين بعض البيانات لدى مزودي خدمات داخل المملكة أو خارجها، وذلك وفق الضوابط النظامية المعمول بها في المملكة العربية السعودية وبما يحقق حماية مناسبة للبيانات.

وتلتزم المنصة باتخاذ ما يلزم من تدابير تعاقدية أو تقنية أو تنظيمية عند نقل أو معالجة البيانات خارج المملكة، متى تطلب النظام ذلك.

المادة (١٣): بيانات الأطفال والقصر

لا تستهدف المنصة الأطفال أو القصر بصورة مباشرة.

وفي حال استخدام ولي الأمر أو الممثل النظامي للمنصة نيابة عن قاصر أو لمصلحة قاصر، فإنه يقر بتحمله كامل المسؤولية النظامية عن صحة الاستخدام والبيانات المقدمة.

ويحق للمنصة حذف أو تقييد أي حساب يثبت أنه أنشئ من قاصر دون موافقة نظامية معتبرة.

المادة (١٤): حوادث اختراق البيانات

في حال وقوع حادث أمني يؤثر على البيانات الشخصية، تتخذ المنصة الإجراءات المناسبة وفق طبيعة الحادث وحجمه وأثره، وقد يشمل ذلك:

١. التحقيق الفني في الحادث.

٢. الحد من أثر الحادث.

٣. اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

٤. إشعار الجهات المختصة متى تطلب النظام ذلك.

٥. إشعار المستخدمين المتأثرين متى كان ذلك لازمًا نظامًا أو تشغيليًا.

المادة (١٥): مسؤولية المستخدم عن بيانات الدخول

يتحمل المستخدم كامل المسؤولية عن:

١. حفظ كلمة المرور.

٢. عدم مشاركة الحساب.

٣. حماية الأجهزة المستخدمة للدخول.

٤. تسجيل الخروج من الأجهزة المشتركة.

٥. الإبلاغ عن أي دخول غير مصرح به.

٦. عدم تمكين أي طرف غير مخول من الوصول إلى بيانات المنصة.

ولا تتحمل المنصة المسؤولية عن أي ضرر ناتج عن إهمال المستخدم أو مشاركة بيانات الدخول أو ضعف حماية جهازه.

المادة (١٦): الذكاء الاصطناعي والسرية

عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي داخل المنصة، يقر المستخدم بما يلي:

١. أن البيانات المدخلة قد تتم معالجتها تقنيًا لإنتاج المخرجات المطلوبة.

٢. أن المخرجات لا تعد رأيًا قانونيًا نهائيًا.

٣. أن المستخدم أو المحامي مسؤول عن مراجعة واعتماد المخرجات.

٤. أن المنصة قد تستخدم بيانات مجردة أو غير معرفة لتحسين جودة الخدمات، متى كان ذلك متوافقًا مع الأنظمة.

٥. يجب عدم إدخال بيانات لا يملك المستخدم حق معالجتها أو استخدامها.

المادة (١٧): التكاملات وواجهاتAPI

في حال استخدام المستخدم أو المكتب القانوني لأي تكاملات أو واجهات برمجية، فإنه يلتزم بما يلي:

١. حماية مفاتيح API وعدم مشاركتها.

٢. استخدام الواجهات للأغراض المصرح بها فقط.

٣. عدم سحب أو نسخ البيانات بصورة مخالفة.

٤. عدم تجاوز حدود الاستخدام.

٥. تحمل المسؤولية عن أي نظام خارجي متصل بحسابه.

٦. إبلاغ المنصة فور الاشتباه بأي تسريب أو استخدام غير مصرح به.

المادة (١٨): الإفصاح النظامي والقضائي

يجوز للمنصة الإفصاح عن البيانات أو السجلات أو المستندات متى كان ذلك مطلوبًا بموجب:

١. أمر قضائي.

٢. طلب من جهة حكومية مختصة.

٣. التزام نظامي.

٤. تحقيق أمني أو تنظيمي.

٥. حماية حقوق المنصة أو مستخدميها.

٦. منع جريمة أو احتيال أو إساءة استخدام.

المادة (١٩): تحديث سياسة الخصوصية

يجوز للمنصة تعديل هذه السياسة من وقت لآخر، ويصبح التعديل نافذًا من تاريخ نشره أو إشعار المستخدم به عبر الوسائل المعتمدة.

ويعد استمرار المستخدم في استخدام المنصة بعد تحديث السياسة موافقة منه على النسخة المعدلة.

المادة (٢٠): بيانات التواصل

لأي استفسار أو طلب متعلق بالخصوصية أو حماية البيانات، يمكن التواصل مع المنصة عبر القنوات الرسمية المعتمدة داخل الموقع أو التطبيق أو البريد الإلكتروني المخصص لذلك.

المادة (٢١): الإقرار

يقر المستخدم بأنه قرأ هذه السياسة وفهم مضمونها، ويوافق على جمع ومعالجة وتخزين واستخدام بياناته وفقًا لما ورد فيها وبما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

آخر تحديث: يونيو ٢٠٢٦.